المجالس

المجالس العدد 32 | ربيع 2025

معالي رئيسة مجلس النواب الاندونيسي لمجلة «المجالس»:

الدبلوماسية البرلمانية جسر للتعاون

يصدر هذا العدد من مجلة «المجالس» تخليدًا لذكرى اليوبيل الفضي للاتحاد، وتسلط فيه معالي السيدة بوان مهاراني، رئيسة مجلس النواب الإندونيسي، الضوء على الدور المحوري للعمل البرلماني في تعزيز العلاقات الدولية والدفع بالدبلوماسية البرلمانية. وتستعرض معاليها إنجازات الاتحاد على مدى ٢٥ عاماً، مؤكدة أن الدبلوماسية البرلمانية ركيزة أساسية للحوار والتعاون بين الأمم، خاصةً لحل القضايا الجوهرية كالقضية الفلسطينية والتحديات المناخية. راجع الصفحة ٢ للاطلاع على المقابلة.

من محتويات المجلة

مقابلة مع رئيسة برلمان إندونيسيا	٢
نبذة عن البرلمان الإندونيسي	٦
اليوبيل الفضي للاتحاد	٨
مقال بقلم سعادة تراوري ميمونة	١٠
ملخص اللجنة التنفيذية (٥٢)	١١
أخبار المجالس الأعضاء	١٢
نشاطات الأمين العام	١٦

جاكارتا تستضيف المؤتمر الـ١٩ للاتحاد

يستضيف برلمان إندونيسيا في جاكارتا المؤتمر التاسع عشر للاتحاد، وذلك يومي ١٤ و ١٥ مايو ٢٠٢٥. يُعقد هذا المؤتمر عقب اجتماع اللجنة التنفيذية الـ٥٢، الذي عُقد بالرباط، المملكة المغربية، بتاريخ ١٠-١١ سبتمبر ٢٠٢٤، والذي تم خلاله وضع مشروع جداول الأعمال للمؤتمر واللجنة العامة بالإضافة لكل لجنة من اللجان الأربع الدائمة والأجهزة الفرعية، وهي لجنة فلسطين ومؤتمر النساء البرلمانيات المسلمات واجتماع الأمناء العامين لمجالس الدول الأعضاء.

الافتتاحية

بقلم | محمد قريشي نياس
الأمين العام للاتحاد

يصدر هذا العدد من مجلة «المجالس» في الوقت الذي يخلد اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذكرى الخامسة والعشرين لإنشائه، حيث أن الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقدة تحت شعار «عزة وحوار ومشاركة» قد قررت إنشاء منظمة برلمانية إسلامية، وهو ما تجسد من خلال المؤتمر التأسيسي الذي أنشأ «اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي» يوم ١٧ يونيو ١٩٩٩ بعاصمة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران، التي أصبحت مقر الاتحاد. لقد كانت مسيرة حافلة بالعمل الدؤوب، لما فيه خير الأمة الإسلامية التي هي أمة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، خاتم الأنبياء والمرسلين، الذي بعث لهداية البشر إلى الصراط المستقيم، صراط الله الذي له ما في السماوات وما في الأرض. لم تدخر المجالس والبرلمانات الأعضاء أي جهد خلال هذه الفترة من أجل تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها الاتحاد، والتي كان على رأسها: التعريف بسمو التعاليم الإسلامية والعمل على نشرها مع التأكيد على شتى مزايا الحضارة الإسلامية ومدى إنسانيتها. فمن خلال التقارير الصادرة عن (٢٠) مؤتمرا عقدها الاتحاد حتى الآن، يتضح حرص مجالسنا على إبراز مزايا الحضارة الإسلامية، وعلى تطبيق مبدأ الشورى الإسلامي، وعلى التنسيق والتعاون والحوار بين المجالس لمناقشة كل قضايا الأمة، وتبادل الخبرات المستمر، وذلك في جو من التفاهم والتقارب الذي يخدم كل الدول الأعضاء.

وقد أصدر الاتحاد، عبر مسيرته، وثائق مرجعية مهمة منها: مبادرة الوحدة والأخوة، وميثاق مكافحة الإرهاب والتطرف، ووثيقة المرأة المسلمة، وميثاق الأخوة. وبالتنسيق بين البرلمان المضيف (البرلمان الإندونيسي) والأمانة العامة للاتحاد، تم اختيار موضوع للمؤتمر يرتبط باليوبيل الفضي للاتحاد، وذلك بالتأكيد على الحكم الرشيد وتقوية المؤسسات لتعزيز صمود دول الاتحاد. وأؤكد هنا على أن الرقابة البرلمانية تظل أهم وسيلة للحكم الرشيد في بلداننا، وهو ما يتطلب منا أن نوليها اهتماما أكبر. وتبقى القضية الفلسطينية أهم قضايا أمتنا، خاصة في الوقت الذي يمارس فيه العدو الصهيوني إبادة جماعية للشعب الفلسطيني، ويسعى إلى تهجير من بقي منه خارج وطنه، في محاولة يائسة لتصفية هذه القضية، وهو أمر يواجهه شعب مكافح وأمة تذود عن مقدساتها وأخوتها في الدين، وتدافع عن قضية عادلة. أهنئ جميع رؤساء المجالس على ما تحقق في الـ٢٥ سنة الماضية من مكاسب للأمة وأتمنى مزيدًا من النجاح والتوفيق لما يرضي الله ورسوله.

وما النصر إلا من عند الله.

السيدة بوان مهاراني، رئيسة مجلس النواب الإندونيسي لمجلة «المجالس»:

الدبلوماسية البرلمانية كأداة لتعزيز الاستقرار والتعاون

تطرقت معالي السيدة بوان مهاراني، رئيسة مجلس النواب بجمهورية اندونيسيا، في مقابلة مع مجلة «المجالس»، إلى جملة من القضايا الجوهرية، من أبرزها الدبلوماسية البرلمانية والقضية الفلسطينية والتحديات المناخية، إلى جانب قضايا محورية أخرى. وفيما يلي النص الكامل للمقابلة:

«المجالس»: بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي للاتحاد، ما هي رؤيتكم لإنجازات الاتحاد إلى حدّ الآن وماذا عن الآفاق المستقبلية؟

■ **رئيسة مجلس النواب:** إنّ احتفالنا باليوبيل الفضي للاتحاد ليبعث فينا مشاعر الفخر والاعتزاز بما وصل إليه اتحادنا. فمنذ تأسيسه سنة ١٩٩٩، كان الاتحاد ولا يزال منبراً قوياً وموحداً يمثل أكثر من ١,٨ مليار مسلم، حيث أرسى جسورا متينة بين ٥٤ برلماناً عضواً، بالإضافة إلى ٢٥ مراقباً من مختلف القارات. وقد دافع الاتحاد عن العدالة، وخاصة للشعب الفلسطيني، وعزّز القيم الإسلامية، وعمل على تمكين النساء البرلمانيات، وعلى إرساء دعائم التعاون البنّاء بين الأعضاء عبر الحوار والعمل المشترك. وهي إنجازات تعكس الدور المحوري للاتحاد كمنبر للتضامن والتمثيل والدبلوماسية البرلمانية في عالم يشهد تغيرات متسارعة.

نجتمع في جاكارتا اليوم للاحتفال بهذه المحطة البارزة في مسيرتنا التي امتدت على مدى ربع قرن من الزمن. كما أن شعار هذه الدورة من مؤتمر الاتحاد : ''الحكم الرشيد والمؤسسات المتينة كأساس للصمود'' يعكس بوضوح هذه المسيرة المشتركة. فقوة أية دولة لا تكمن في إمكانياتها العسكرية أو مواردها الطبيعية ، بل في نزاهة حكمها والثقة التي تبنيها من خلال مؤسسات تتميز بالكفاءة والشفافية. وقد أثبت الاتحاد أنه يمكننا، من خلال تبادل الخبرات وبناء القدرات البرلمانية والاحترام المتبادل، أن نعزز هذه الركائز في جميع أنحاء العالم الإسلامي وأن نعزز قدرات شعوبنا بفضل الاعتماد على الذات والحكم الرشيد.

ونحن نتطلع إلى الأمام، لا بد أن يتشكل مستقبل الاتحاد في إطار الوحدة والقدرة على التكيف والالتزام الراسخ بقيم العدالة، وعلينا أن نواصل إعلاء صوتنا المشترك من أجل السلام، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الشراكات البرلمانية الدولية، بما في ذلك في بلدان جنوب الكرة الأرضية. إن إندونيسيا تفخر باستضافة هذه الدورة التاريخية لمؤتمر الاتحاد، وتؤكد التزامها التام بتحقيق رسالته. ونأمل ألاّ يقتصر هذا اليوبيل الفضي على الاحتفاء بإنجازاتنا السابقة فحسب، بل وأن يكون مناسبة لنجدد عزمنا على بناء عالم إسلامي أشد صمودًا وشمولاً ووحدةً، وذلك بفضل قوة مجالسنا وتضامن شعوبنا.

«المجالس»: إندونيسيا هي أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد، بالإضافة إلى كونها عضواً

فاعلاً في منظمة التعاون الإسلامي. بصفتكم رئيسة لمجلس النواب الإندونيسي، كيف تقيّمون فعالية دور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز العلاقات بين الدول الإسلامية؟

■ **رئيسة مجلس النواب:** أود الإشارة إلى أن الدبلوماسية البرلمانية تلعب دوراً محورياً في توطيد العلاقات بين الدول الإسلامية، وإن إندونيسيا، بصفتها أحد الأعضاء المؤسسين للاتحاد، وعضواً فاعلاً في منظمة التعاون الإسلامي، تعي تماما الأهمية البالغة للدبلوماسية البرلمانية.

فالدبلوماسية البرلمانية، باعتبارها دبلوماسية المسار الثاني، تشكل جسراً يربط بين الدول عبر الحوار والتعاون والاحترام المتبادل، كما أنها تعزز التواصل، مما يمكننا من معالجة التحديات المشتركة واغتنام الفرص لتحقيق النمو الجماعي.

ومن خلال العمل سوياً لمعالجة المسائل التشريعية، يمكننا مواءمة قوانيننا وسياساتنا، مما يعزز الاستقرار والتنمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

بالإضافة إلى ذلك، تسهّل الدبلوماسية البرلمانية التبادل الثقافي وتعزز بناء الثقة والتفاهم بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما يساهم من الحد من سوء الفهم وتعزيز روح الوحدة التي تجمعنا.

وفي فترات النزاع، توفر الدبلوماسية البرلمانية منبراً للتفاوض وحلّ الخلافات، مما يساعد على تخفيف حدة التوترات الإقليمية وتعزيز السلام.

واختتم بالقول إن الدبلوماسية البرلمانية تُعدّ أداة قوية لتعزيز العلاقات بين الدول الإسلامية، وعليه، فمن واجبنا مواصلة الاستفادة من هذه الأداة لبناء مستقبل يسوده السلام والاستقرار والتعاون بين الدول الإسلامية.

◄ «المجالس»: ما هي الإجراءات التي يمكن للبرلمانات الإسلامية اتخاذها لمنع استمرار العدوان على الأراضي المحتلة في فلسطين؟

■ **رئيسة مجلس النواب:** يمكن للبرلمانات والمنظمات الإسلامية القيام بدور فاعل واستراتيجي لمعالجة قضية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتفادي مزيد من العدوان، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فمن خلال هذا الاتحاد، يمكن للبرلمانات الإسلامية التعاون من أجل الدعوة إلى اتخاذ قرارات أقوى في المنظمات الدولية، على غرار الاتحاد البرلماني الدولي أو الأمم المتحدة، بما يدفع الدول الأعضاء إلى محاسبة إسرائيل على انتهاكاتها للقانون الدولي، وخاصة قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين. بوسعنا كذلك أن ندعو إلى الاعتراف بفلسطين كدولة ذات سيادة في المجتمع الدولي، وأن ندعو الدول لدعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير. علاوة على ذلك، يمكننا إصدار إدانات قوية وموحّدة للأعمال التي تقترفها إسرائيل، مثل بناء المستوطنات والاقتحامات العسكرية، مع العمل على إبقاء التركيز العالمي على هذا الموضوع.

فضلاً عن ذلك، يمكننا العمل على تسهيل الحوار بين الفصائل الفلسطينية (كحركتي فتح وحماس) لتعزيز التوافق في جهودها السياسية والدبلوماسية، كما يمكننا تقديم المساعدة للمؤسسات السياسية الفلسطينية لتعزيز قدرتها على إدارة شؤون الحكم.

تستطيع البرلمانات الإسلامية كذلك استغلال وسائل الإعلام والمنابر العالمية للتوعية بالوضع في فلسطين ولمواجهة الروايات التي تبرر الاحتلال وكذلك لتعزيز الحقوق الفلسطينية، لكنّ الأهم هنا هو أنه علينا جميعاً أن نعبّر بصوت موحّد.

كما يمكن للبرلمانات الإسلامية أن تستخدم تأثيرها داخل منظمة التعاون الإسلامي للضغط بجدية من أجل التغيير. فمن خلال حث الدول الأعضاء في المنظمة على مراجعة علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل من أجل تحقيق تقدم ملموس نحو استقلال فلسطين، يمكن لتلك البرلمانات الدفع نحو تغيير السياسات المنتهَجة.

وبالتوازي مع ذلك، يجب على البرلمانات الإسلامية أن تعمل بجدية للتأثير على القوى العالمية الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، اللذين ساهم دعمهما في كثير من الأحيان في تمكين إسرائيل من ممارسة سياساتها في الأراضي الفلسطينية. فمن خلال التعامل المباشر مع الهيئات التشريعية لهذه القوى وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية، يمكن لأعضاء البرلمانات الإسلامية مد جسور التفاهم التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف لوضع سياسات أكثر توازنًا.

◄ «المجالس»: في ظل الأزمات البيئية التي أصبحت تشكل تحدياً كبيراً للدول الإسلامية، ما هي التدابير الفعالة التي يمكن

■ على البرلمانات الإسلامية العمل بجدية للتأثير على القوى العالمية الكبرى، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

للبرلمانات الإسلامية اتخاذها في مواجهة هذه التحديات الخطيرة؟

رئيسة مجلس النواب: فعلًا، تمثل الأزمات البيئية اليوم تحديات كبيرة في الدول الإسلامية، وقد فاقمت هذه التحديات، بالإضافة إلى التأثير السلبي لتغير المناخ، من المخاطر البيئية. وفي هذا السياق، تشير تقديرات منظمة التعاون الإسلامي إلى أن أكثر من نصف الدول الأعضاء في المنظمة معرضة بشدّة للتغيرات المناخية بسبب ضعف قدرتها على التكيف معها والتخفيف من آثارها، وهو ما سينعكس على نظامنا الغذائي وغيره من جوانب الحياة الأخرى إذا لم نتمكن من معالجة هذه التحديات.

وبصفتنا برلمانًا، فإننا بحاجة إلى سن تشريعات أكثر فعالية لوضع تدابير للحفاظ على بيئتنا وحمايتها، ولتخصيص قدر أكبر من الإنفاق العام في تلك القطاعات، بما يساعد على معالجة الآثار السلبية لتغير المناخ. لكننا ندرك أنّ ذلك ليس بالأمر السهل بالنظر إلى أنّ العديد من الدول تسعى جاهدةً للبحث عن سبل لزيادة إيراداتها لتتمكن من تقديم المزيد من الخدمات العمومية لمواطنيها.

لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة، لكنني أحث الجميع، بصفتنا برلمانات، على مزيد التركيز على أدوارنا كهيئات تشريعية، خاصة عندما يتعلق الأمر بسنّ القوانين، حيث يمكننا أن نولي الأولوية للتشريعات الصديقة للبيئة أو المناخ أو تخصيص الميزانيات المطلوبة لتعزيز مبادرات الحكومة في هذه المجالات. كما لا يجب علينا أن ننسى القيام بالتدقيق والتقييم المناسبين لما تقوم به السلطة التنفيذية حتى نتمكن من تحديد الإجراءات المناسبة المطلوبة.

أما بالنسبة لنا كاتحاد للبرلمانات الإسلامية، فيمكننا تعزيز حوارنا باعتباره وسيلة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات حول المسائل الآنفة الذكر. كما أن للاتحاد دور، على سبيل المثال، في إتاحة بنك للبيانات المتعلقة بأفضل الممارسات أو التشريعات ذات الصلة من برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومن هذا المنطلق، لا يمكننا الاعتماد على الأساليب القديمة للمنظمة فقط من خلال الدعوة إلى معالجة أو تسليط الضوء على القضايا العاجلة، فأمانة الاتحاد هي بمثابة الركيزة الأساسية لهذا العمل الجبار، إذ يمكنها تقديم المزيد من المساهمات في القضايا البيئية من خلال البحوث أو قاعدة بيانات للتشريعات المتعلقة بالمسائل ذات الصلة، أو التعاون في بناء القدرات. فدعونا نبذل المزيد من الجهود لحماية مستقبلنا ومستقبل بيئتنا.

«المجالس»: يستضيف مجلس النواب الموقر لجمهورية إندونيسيا الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الاتحاد، وهي المرة الثانية التي يحتضن فيها برلمانكم مؤتمر الاتحاد. كيف تقيّمون دور الاتحاد في تعزيز التقارب بين البرلمانات الإسلامية؟

رئيسة مجلس النواب: يلعب اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي دورًا مهمًا في تعزيز التقارب بين البرلمانات الإسلامية. فمن خلال التواصل والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، أثبت الاتحاد أنه شريك مهم في تعزيز وحدة الدول الأعضاء وتضامنها وعملها الجماعي. كما يساهم الاتحاد في تحقيق التماسك السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بالإضافة لزيادة حضورها وتأثيرها في جميع أنحاء العالم.

علاوة على ذلك، يساعد الاتحاد البرلمانات الأعضاء في الدفاع عن مصالحها على نطاق عالمي، لا سيما في القضايا التي تؤثر على العالم الإسلامي بشكل مباشر، مثل القضية الفلسطينية. كما يعمل الاتحاد على إيصال صوت البرلمانات الإسلامية وتعزيز تأثيرها في عمليات صنع القرار العالمي.

ومن أجل الاستمرار في التكيف مع تطور القضايا العالمية والمساهمة بشكل أكبر في مواجهة التحديات العديدة التي يواجهها أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، يجب على الاتحاد القيام بإصلاحات مستمرة وتحديث إدارته التنظيمية لتكون أكثر حداثةً ومسؤوليةً وفعاليةً. فعلى سبيل المثال، من المهم النظر في مشاريع قرارات جديدة تكون أكثر مواكبةً للعصر وتتوافق مع سياق التحديات التي تواجهها دول المنظمة اليوم. من الضروري كذلك تحقيق الاستفادة القصوى من التكنولوجيا لدعم نشر المعلومات من الأمانة العامة إلى البرلمانات الأعضاء.

«المجالس»: تعد إندونيسيا من أكثر الدول الإسلامية نجاحًا من حيث النمو الاقتصادي، فما هو دور البرلمان

الإسلامية في تعزيز التعاون والعلاقات؟ وكيف يمكن للحكومات أن تساعد في هذا المجال؟

■ **رئيسة مجلس النواب:** تُعد إندونيسيا نموذجاً متميزاً لبلد إسلامي نجح في تحقيق نمو اقتصادي مستدام بالتزامن مع التمسك بالحكم الديمقراطي. وباعتبارها أكبر بلد ديمقراطي ذي أغلبية مسلمة، فإن مسار التنمية في إندونيسيا يعكس الدور الحيوي الذي تلعبه عملية رسم السياسات الشاملة والتخطيط الاقتصادي الاستراتيجي والتعاون الدولي. وفي هذا الإطار، تلعب البرلمانات الإسلامية، مثل اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، دوراً حاسمًا في تعزيز التعاون الاقتصادي وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء.

فالبرلمانات الإسلامية تشكل منصات رئيسية للحوار والتعاون الاقتصادي الحكومي الدولي. ويمكنها، من خلال الدبلوماسية البرلمانية، تسهيل الاتفاقيات التجارية والشراكات الاستثمارية ومبادرات تبادل المعارف التي تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء. ومن خلال تعزيز المواءمة التشريعية، تساهم هذه البرلمانات في خلق بيئة أكثر تشجيعاً للتجارة، وتقليل الحواجز التنظيمية، وتعزيز الاندماج الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، عملت إندونيسيا بصورة نشطة على تعزيز التجارة مع الدول الشقيقة في منظمة التعاون الإسلامي من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية وخفض الرسوم الجمركية وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق. ويمكن للبرلمان الإسلامي دعم هذه الجهود بشكل أكبر من خلال الدعوة إلى مواءمة اللوائح التنظيمية والممارسات التجارية العادلة وتعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال القرارات البرلمانية والمبادرات المشتركة.

وفي نفس السياق، يمثل التمويل الإسلامي وصناعة الحلال قطاعان رئيسيان يمكن فيهما للبرلمانات الإسلامية أن تلعب دوراً تحويلياً. ونظراً لكون إندونيسيا رائدة عالمياً في مجال التمويل الإسلامي، فلدى برلمانها القدرة على دعم السياسات التي تعزز الأنظمة المالية الأخلاقية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية في جميع أنحاء العالم الإسلامي. ومن خلال التعاون مع البرلمانات الإسلامية الأخرى، يمكن لإندونيسيا تعزيز تطوير الأدوات المالية القوية، مثل الصكوك (السندات الإسلامية)، والتي يمكن الاستفادة منها في تطوير البنية التحتية والاستثمار المستدام. وعلى نفس المنوال، تتمتع صناعة الحلال بإمكانات هائلة للنمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الإسلامي. ويمكن للبرلمانات الإسلامية أن تدفع نحو زيادة التوحيد القياسي، والاعتراف المتبادل بشهادات الحلال، وتعزيز آليات تيسير التجارة، بما يضمن استيفاء المنتجات والخدمات من الدول الأعضاء للمعايير الدولية والوصول إلى الأسواق على نطاق أوسع.

وفي ظل التحول الرقمي السريع للاقتصادات في جميع أنحاء العالم، من الضروري أن تعمل البرلمانات الإسلامية سوياً لضمان عدم تخلف الدول الأعضاء عن اللحاق بالتحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي. إذ يمكن للمشرعين دعم المبادرات التي تعزز محو الأمية الرقمية والتجارة الإلكترونية وحلول التكنولوجيا المالية (FinTech) التي تتماشى مع المبادئ الإسلامية. ويمكن أن يساعد التعاون في هذا المجال على تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ودفع عجلة الابتكار في مختلف القطاعات.

بالإضافة إلى ذلك، تقع على عاتق البرلمانات الإسلامية مسؤولية الدعوة لاعتماد سياسات التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالقدرة على التكيّف مع المناخ، والأمن الغذائي، والتعاون في مجال الطاقة. ويمكن للبرلمانات، عبر الانخراط في جهود تشريعية مشتركة، أن تدفع باتجاه الاستثمارات الخضراء ونقل التكنولوجيا التي تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء، في ظل الالتزام بالقيم الأخلاقية الإسلامية.

لقد صار دور البرلمانات الإسلامية في تعزيز التعاون الاقتصادي والعلاقات بين الدول الأعضاء أكثر أهمية من أي وقت مضى. فمن خلال تعزيز الاتفاقيات التجارية، ودعم التمويل الإسلامي وصناعة الحلال، والانخراط في الاقتصاد الرقمي، وضمان مواءمة السياسات، يمكن لهذه الهيئات التشريعية أن تساهم بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ومع استمرار إندونيسيا في تحقيق الازدهار الاقتصادي، تظل ريادتها البرلمانية التي تتبوأها في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الهيئات عاملاً أساسياً في رسم معالم مستقبل التعاون الاقتصادي والتنمية في العالم الإسلامي.

■ **يمكن للجهود التشريعية المشتركة الدفع باتجاه الاستثمارات الخضراء ونقل التكنولوجيا في إطار القيم الإسلامية**

■ **أدعو الى دعم التمويل الإسلامي وصناعة الحلال واعتماد الاقتصاد الرقمي**

نبذة عن رئيسة مجلس النواب الإندونيسي بوان مهاراني

تُعد معالي السيدة بوان مهاراني زعيمة سياسية مرموقة وشخصية بارزة في المشهد السياسي الإندونيسي. انتُخبت معاليها في ١ أكتوبر ٢٠٢٤ رئيسةً لمجلس النواب في جمهورية إندونيسيا للمرة الثانية للفترة من ٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٩، وقد شغلت سابقًا منصب رئيس مجلس النواب من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٢٤، كما تُعتبر أول امرأة إندونيسية على الإطلاق تتولى منصب رئيس مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا. وقبل توليها هذا المنصب، تولت السيدة بوان مهاراني منصب وزيرة منسقة للتنمية البشرية والثقافة الإندونيسية، حيث عملت في حكومة الرئيس جوكو ويدودو خلال فترة ٢٠١٤-٢٠١٩، وبذلك التعيين، أصبحت بوان مهاراني أول امرأة تتولى منصب وزير مُنسق. تُشرف الوزارة التنسيقية الإندونيسية للتنمية البشرية والثقافة الإندونيسية على وزارة الشؤون الدينية ووزارة التعليم والثقافة ووزارة البحوث والتكنولوجيا والتعليم العالي ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة القرى وتنمية المناطق المحتاجة والهجرة ووزارة تمكين المرأة وحماية الطفل ووزارة الشباب والرياضة.

وفي عام ٢٠٢٠، حصلت معاليها على جائزة شرفية من الرئيس جوكو ويدودو تقديرًا لخدماتها كوزيرة منسقة للتنمية البشرية والشؤون الثقافية. مُنحت السيدة بوان مهاراني درجة الدكتوراه الفخرية في الثقافة وسياسات التنمية البشرية من جامعة ديبونيجورو في سيمارانج في فبراير ٢٠٢٠، وذلك تقديرًا لمساهماتها في القطاع الاجتماعي والثقافي وسياسات التنمية البشرية ورفاهية الشعب الإندونيسي. وفي أكتوبر ٢٠٢٢، نالت أيضاً درجة الدكتوراه الفخرية في العلوم السياسية من جامعة بوكيونغ الوطنية في بوسان بجمهورية كوريا، وذلك تقديراً لجهودها في تقديم التوجيهات التنموية المستقبلية لإندونيسيا وتشجيع المرأة الإندونيسية على المشاركة في التيار العالمي للمساواة بين الجنسين.

نبذة عن مجلس النواب الإندونيسي

يعود تاريخ البرلمان الإندونيسي إلى حقبة جزر الهند الشرقية الهولندية حيث كان مجلس الشعب (فولكسراد) يمارس مهامه منذ عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٤٢ حينما غزت اليابان إندونيسيا، وكان جميع أعضاء فولكسراد يعينون من قبل حكومة جزر الهند الشرقية الهولندية. بعد إعلان الاستقلال في ١٧ أغسطس ١٩٤٥، نصت الأحكام الانتقالية لدستور سنة ١٩٤٥ على ما يلي: منذ الآن فصاعداً، فإن مهام البرلمان الإندونيسي، بموجب دستور عام ١٩٤٥، تمارسها بصفة مؤقتة اللجنة الوطنية المركزية أو اللجنة الوطنية الإندونيسية المركزية. اتخذ مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا شكله الحالي بعد أول انتخابات عامة أجريت بموجب نظام الحكم الجديد عام ١٩٧١. ومنذ ١٩٩٩ أصبح لإندونيسيا نظام متعدد الأحزاب وامتد ذلك لدورتين انتخابيتين تشريعيتين جرتا قبل سقوط نظام الحكم الجديد. أما مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا الآن فهو مجلس تشريعي منتخب بنظام نسبي وعتبة نيابية. تتألف الدورة الحالية، التي افتتحت في ١ أكتوبر ٢٠٢٤، من ٥٨٠ عضواً في البرلمان من ٨ تجمعات سياسية (أحزاب) لفترة تمتد لخمس سنوات.

بنية المجلس:

يتألف مجلس النواب الإندونيسي حاليًا من ثماني فصائل، وهي عبارة عن مجموعات من النواب يتم تشكيلها بناءً على عضوية الأحزاب السياسية التي حصلت على مقاعد في الانتخابات. وتعمل هذه الفصائل بشكل مستقل، ويتم تشكيلها لضمان الأداء الأمثل والفعال لمهام المجلس ومسؤولياته ووظائفه التشريعية. ويمثل أعضاء مجلس النواب، الذين ينتمون إلى هذه الفصائل الثمانية، نطاقًا واسعًا من وجهات النظر السياسية، مما يساهم في إضفاء ديناميكية وديمقراطية على العملية التشريعية. ويُنتخب الأعضاء من دوائر انتخابية متعددة، مما يجسد التنوع والامتداد السكاني الواسع في إندونيسيا. ولدعم إجراءاته التشريعية، ينقسم مجلس النواب إلى هيئات متخصصة، مما يسمح بعقد مناقشات معمقة والقيام بعمل تشريعي فعال.

مهام المجلس:

مجلس النواب الإندونيسي مسؤول عن صياغة ومناقشة وسن التشريعات التي تشكل أساس السياسات الوطنية. وباعتباره السلطة التشريعية للحكومة، يلعب مجلس النواب الإندونيسي دورًا أساسيًا في صياغة القوانين التي تُعنى بمجالات رئيسية مثل تسيير شؤون الحكم والتنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والأمن القومي. وفضلاً عن دوره في سن القوانين، يعمل مجلس النواب كهيئة رقابية رئيسية تكفل مساءلة السلطة التنفيذية من خلال الجلسات العامة المنتظمة وجلسات الاستماع التي تعقدها اللجان والاستفسارات والمناقشات المتعلقة بالسياسات. وتسمح آلية الرقابة هذه لمجلس النواب بمراقبة البرامج الحكومية واعتمادات الميزانية والسياسات التي يتم تنفيذها والتأكد من تماشيها مع الأولويات الوطنية والمصالح العليا للشعب. بالإضافة إلى ذلك، يساهم مجلس النواب مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عبر توجيه السياسات التي تعزز النمو المستدام والعدالة الاجتماعية والحفاظ على الثقافة. كما يضمن مجلس النواب الإندونيسي من خلال مبادراته التشريعية ومسؤولياته الرقابية شفافية القرارات المتعلقة بالسياسات وشموليتها واستجابتها لاحتياجات مختلف سكان إندونيسيا، مما يدعم أهداف التنمية طويلة الأمد في البلاد.

اليوبيل الفضي للاتحاد:

تمسك قوي بروح الأخوة والتضامن في الإسلام

قررت الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامية (دورة عزة وحوار ومشاركة) المنعقدة في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في الفترة ما بين ٩ و١١ شعبان ١٤١٨ هـ، الموافق لـ ٩-١١ ديسمبر ١٩٩٧، إنشاء اتحاد يجمع كل المجالس والبرلمانات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لتكون الهيئات التشريعية ممثلة فيه، كما هو حال تمثيل الهيئات التنفيذية في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي الفترة ما بين ١٥ و١٧ يونيو ١٩٩٩، انعقد بطهران المؤتمر التأسيسي لهذا الاتحاد وقرر أن يكون مقره بطهران في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأصبح بذلك يوم ١٧ يونيو ١٩٩٩، الموافق لـ ٣ ربيع الأول ١٤٢٠ هـ، ذكرى تأسيس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

لذلك فإننا نخلد هذا العام الذكرى الـ ٢٥ لإنشاء هذا الاتحاد الذي يبلغ عدد أعضائه حاليا (٥٤) مجلسًا، وتنتمي له (٢٤) هيئة ومنظمة بصفة مراقب، ويضم الاتحاد ثلاث مجموعات هي: المجموعة العربية (٢١ مجلسا)، والمجموعة الآسيوية (١٥ مجلسا)، والمجموعة الإفريقية (١٨ مجلسا). واللغات المعتمدة في الاتحاد ثلاثة هي: العربية والإنجليزية والفرنسية.

وقد عقد الاتحاد (٢٠) مؤتمرا، كان آخرها مؤتمر أبيدجان في مارس ٢٠٢٤.

وتوالى على رئاسة الاتحاد (١٥) مجلسا: الإيراني (٣ مرات)، والتركي (٣ مرات)، والمغربي (مرتين)، كما تولت كل من مجالس الدول التالية الرئاسة مرة واحدة: السنغال، مصر، أوغندا، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، السودان، العراق، مالي، بوركينا فاسو، الجزائر، كوت ديفوار.

مع هذا العدد ملحق مدعم بالصور والرسوم البيانية لأهم اجتماعات الاتحاد منذ إنشائه

وتولى الأمانة العامة للاتحاد (٣) أمناء عامين هم:

- معالي السيد إبراهيم عوف من مصر، وقد انتخب عن المجموعة العربية، وامتدت فترته من مايو ٢٠٠٠ إلى ٣٠ أبريل ٢٠٠٨.
- معالي السيد محمود ايرول قليج من تركيا، وقد انتخب من المجموعة الآسيوية، وامتدت فترته من أول مايو ٢٠٠٨ إلى ٣١ يوليو ٢٠١٨.
- معالي السيد محمد قريشي نياس من السنغال، وقد انتخب من المجموعة الإفريقية، وبدأت فترته في الفاتح من أغسطس ٢٠١٨، وجدد له مؤتمر الاتحاد مرتين، على أن تنتهي مهمته في أغسطس ٢٠٢٨.

الأهداف:

يتوخى الاتحاد تحقيق الأهداف الآتية:

- التعريف بسمو التعاليم الإسلامية والعمل على نشرها مع التأكيد على شتى مزايا الحضارة الإسلامية ومدى إنسانيتها.
- تعزيز ودعم تطبيق مبدأ «الشورى» الإسلامي في جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع مراعاة دستور كل دولة عضو وظروفها،
- توفير إطار لتحقيق تعاون وتنسيق شاملين مثمرين فيما بين مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في المحافل والمنظمات الدولية،
- تعزيز اللقاءات والحوار فيما بين مجالس دول منظمة التعاون الإسلامي، وفيما بين أعضاء هذه المجالس، وتبادل الخبرات البرلمانية، ومناقشة القضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

والسياسية التي تهم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهها، والحد من محاولات فرض الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية عليها، واتخاذ التوصيات والمقررات الملائمة بشأن مثل هذه القضايا،

- تدعيم الاتصال والتعاون والتنسيق مع سائر المنظمات البرلمانية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، بغية بلوغ الغايات المشتركة،
- تعزيز التنسيق فيما بين شعوب العالم بقصد احترام حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية والدفاع عنها، وإرساء أركان السلم القائم على العدل.
- التأكيد على أنه ليس في النظام الأساسي ما يسوغ للاتحاد وأجهزته أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما وكل ما له صلة بتلك الشؤون طبقا لميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق منظمة الأمم المتحدة.

أجهزة الاتحاد:

١) المؤتمر:

المؤتمر هو الهيكلة العليا للاتحاد، ويجتمع مرة كل سنة، ويمكن أن يجتمع في دورات طارئة بناء على طلب أحد الأعضاء، بعد تأييد أغلبية الأعضاء لذلك، كما أنه هو الذي يتخذ القرارات النهائية بعد دراسات هيئات الاتحاد لها، وللاتحاد شخصية قانونية يمثلها رئيس المؤتمر ومن ينوب عنه.

٢) الثلاثية الرئاسية:

تتكون الثلاثية الرئاسية من الرئيس الحالي للمؤتمر والرئيس السابق والقادم، ويمكن لهذه الثلاثية أن تقترح ما تراه محققا لأهداف الاتحاد على المؤتمر، كما يمكنها إجراء اتصالات مع الهيئات الدولية لشرح مواقف الاتحاد.

٣) اللجنة العامة:

تجتمع قبل المؤتمر لبحث كل الأمور المُحالة إليه من أجهزة الاتحاد، وتبت في القضايا المالية، خاصة دراسة وإقرار مشروع الميزانية سنوية للاتحاد ومراجعة حسابات السنة المالية المنصرمة وتعيين مراجعين خارجيين للتدقيق في حسابات الاتحاد.

٤) اللجنة التنفيذية:

تدرس طلبات الانضمام إلى الاتحاد من المجالس والمراقبين، وتعد مشاريع جداول الأعمال لكل هيئات الاتحاد، كما تقوم بالمهام الأخرى التي تكلفها بها اللجنة العامة أو المؤتمر.

٥) اللجان المتخصصة الدائمة:

للاتحاد لجان متخصصة هي: اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، ولجنة الأقليات والمجتمعات المسلمة المتفرعة عن لجنة الشؤون السياسية، ولجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة، ولجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة، ولجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان. وتعد هذه اللجان مشاريع قرارات تتعلق باختصاص كل منها، وتُحال إلى اللجنة العامة ثم إلى المؤتمر.

٦) الأجهزة المتفرعة:

- لجنة فلسطين الدائمة.
- مؤتمر النساء البرلمانيات.
- جمعية الأمناء العامين للمجالس الأعضاء.
- وقد أنشأ المؤتمر هذه الأجهزة الثلاثة لأهمية كل منها في ما يتعلق باختصاصه، ولكل منها كذلك لائحة إجراءات تحدد أهدافه وكيفية عمله.

٧) الأمانة العامة:

تتولى الأمانة العامة للاتحاد، التي يقع مقرها في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية ويرأسها الأمين العام، تسيير الاتصالات المستمرة بين أعضاء الاتحاد وبينه وبين غيره من الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، وتُعِد كل الوثائق التي يدرسها المؤتمر من قرارات ومقررات وتوصيات، كما تتخذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ القرارات، وتتولى الشؤون المالية والإدارية للاتحاد. بالإضافة إلى ذلك، تشرف الأمانة العامة على تسيير الموقع الإلكتروني للاتحاد وإعداد مجلة «المجالس» التي تصدر مرتين في السنة، ويتم كل هذا باللغات الرسمية الثلاث، كما تسهر الأمانة على حفظ الأرشيف الخاص بالمؤتمرات والاجتماعات التي عُقدت منذ تأسيس الاتحاد وكذلك العناية بكل وثائق ومحفوظات المنظمة.

اليوبيل الفضي للاتحاد:

٢٥ عاماً من التعاون البرلماني الإسلامي

بقلم:
تراوري ميمونة توري
رئيسة المجموعة الوطنية للاتحاد
الجمعية الوطنية لكوت ديفوار

يحيي اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هذا العام اليوبيل الفضي لتخليد ذكرى مرور ٢٥ سنة على تأسيسه، مدة تميزت بالتزامه بالحوار والتعاون البرلماني الدولي في العالم الإسلامي. تأسس الاتحاد سنة ١٩٩٩ تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي، ولطالما كان منظمة برلمانية رائدة في مجال تعزيز التضامن بين أعضائه وتشجيع المبادرات المشتركة في مواجهة التحديات الدولية.

وقد قام الاتحاد على مر السنين بأعمال لا حصر لها من أجل ترسيخ قيم السلام والعدالة والتنمية المستدامة، وتسهيل تبادل الخبرات التشريعية وتشجيع الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها أداة أساسية لمواجهة التحديات المشتركة. وبمناسبة هذه الذكرى السنوية، تجدد الدول الأعضاء التزامها بمواصلة العمل في هذا الاتجاه من أجل تعزيز أواصر التعاون أكثر فأكثر.

وبالتالي، فإن هذا اليوبيل يعد فرصة لتقييم التقدم المحرز وتحديد آفاق مستقبل يسوده المزيد من التضامن بين برلمانات العالم الإسلامي.

اجتماع اللجنة التنفيذية الـ٥٢ :
الأعضاء يثيرون الانتباه إلى دقة المرحلة التى تمر بها الأمة الإسلامية

عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد اجتماعها الـ٥٢ في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤، بمقر البرلمان المغربي في الرباط، حيث ناقش الاجتماع تطورات القضية الفلسطينية، مطالبًا بوقف العدوان ودعم لبنان ضد الهجمات الإسرائيلية. كما تناول قضايا الإسلاموفوبيا، وحقوق المسلمين في قبرص التركية ودوديكانيز والأيغور، وتم التطرق إلى التطورات السياسية في الغابون. وفي نهاية الاجتماع، تم اعتماد إعلان الرباط، الذي جاء كالتالي:

إعلان الرباط

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أعضاء اللجنة التنفيذية، إذ يُعيدون التّذكير بمجمل القرارات السابقة للجنة، وبمواقف اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من مجمل قضايا العالم الإسلامي، كما تمت المصادقة عليها في الاجتماعات الدورية العادية والاستثنائية؛ وإذ يؤكدون الحرص على تحقيق الأهداف والمبادئ الأساسية الواردة في النظام الأساسي للاتحاد، يعلنون ما يلي:

١) يثيرون الانتباه إلى دقة المرحلة والظروف التي تمر بها الأمة الإسلامية وقضيتها المركزية: القضية الفلسطينية، ويستشعرون حجم المسؤولية الملقاة على البرلمانات الإسلامية ومنظمات العمل الإسلامي، والمتمثلة في حشد الدعم من أجل إنهاء العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وعلى الأراضي اللبنانية.

٢) في هذا الصدد، يستنكر أعضاء اللجنة التنفيذية بشدة أعمال القتل التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة كما في الضفة الغربية، كما يدينون بشدة ممارسات المستوطنين المتطرفين الذين يعبثون بممتلكات المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، حرقا وتدميراً واقتلاعًا، في محاولات يائسة لتهجير الشعب الفلسطيني. ويدعو أعضاء اللجنة المجتمع الدولي، وخاصة القوى النافذة في القرار الدولي والأمم المتحدة، إلى العمل على وقف العدوان فوراً، ورفع الحصار عن الأراضي الفلسطينية وتمكين سكان غزة من الغذاء والدواء، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

٣) يدعون المنظمات البرلمانية متعددة الأطراف والبرلمانات الوطنية في مختلف بلدان العالم إلى العمل من أجل إجبار الاحتلال الإسرائيلي على وقف عدوانه على الشعب الفلسطيني، وأن يُصار فورا إلى تبادل الأسرى بين الطرفين، علما بأن حرية الأسرى الفلسطينيين، ومنهم من قضى عشرات السنين بسجون الاحتلال وخاصة البرلمانيين منهم، ينبغي أن تتصدر أجندة المفاوضات من أجل تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. ويطالب أعضاء اللجنة التنفيذية المنظمات الدولية بالضغط على سلطات الاحتلال لوقف التعذيب الممارس على المعتقلين والأسرى الفلسطينيين.

٤) ويرون أن وقف العدوان الإسرائيلي ينبغي أن يشكل مدخلا ويفتح أفقا للتسوية النهائية والعادلة للقضية الفلسطينية بما يمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة.

٥) علاقة بما سبق، يحذر أعضاء اللجنة التنفيذية بأي مساس بالوضع القائم في القدس الشريف مستحضرين مكانة الأماكن المقدسة لدى الأمة الإسلامية. ويعربون في هذا الصدد عن تقديرهم لما تقوم به لجنة القدس برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية ووكالة بيت مال القدس من أجل دعم صمود الفلسطينيين في القدس ودعم الخدمات وصيانة التراث الإسلامي والوجود الفلسطيني بالمدينة.

٦) يستنكر أعضاء اللجنة التنفيذية الأعمال الإرهابية التي تستهدف عددا من بلدان الساحل الإفريقي ويجددون دعمهم لهذه البلدان في معركتها ضد الإرهاب، ويدعون إلى توفير الدعم اللازم لهذه البلدان لاجتثاث المجموعات الإرهابية والانفصالية التي تستهدف السكان الآمنين والمؤسسات الشرعية.

٧) وإذ ينبه أعضاء اللجنة التنفيذية إلى أوضاع عدد من الأقليات والجاليات المسلمة وأشكال الوصم المتعددة التي تتعرض لها، يجددون دعوتهم إلى احترام معتقدات هذه الأقليات، وحقوقها الدينية والثقافية والقيمية.

٨) وإذ يعتبرون أن اقتدار البلدان الإسلامية، واحتلالها المكانة التي تستحق بين الأمم والكيانات الدولية، يتخذ أبعادًا مختلفة وفي مقدمتها النهوض الاقتصادي والتكنولوجي والتنمية البشرية وتيسير مشاركة النساء في الشأن العام، يجددون الدعوة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء، واستثمار إمكانيات وموارد البلدان الإسلامية وتحويلها إلى ثروات، والاستثمار في التعليم والحصول على التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيا الخضراء، والاستثمار في الموارد البشرية، وسن ما يلزم من تشريعات لتمكين النساء من المشاركة في تدبير الشأن العام والتواجد في مراكز القرار التنفيذي والتمثيلي. ويتطلعون إلى أن تلعب البلدان الإسلامية دوراً حاسمًا في تعزيز التعاون جنوب-جنوب في عالم يشهد تحولات متسارعة.

تحديث الرئاسات البرلمانية في الاتحاد

شهدت الأشهر القليلة الماضية انتخابات رؤساء جدد لبعض البرلمانات الأعضاء، وتم اعادة انتخاب آخرين. فيما يلي رصد لحالة الرئاسات البرلمانية :

- **٢٨ يوليو ٢٠٢٤**، انتخاب معالي السيدة إليسا سبيروبالي، رئيسةً للبرلمان (كوفيندي) في جمهورية ألبانيا
- **٢ سبتمبر ٢٠٢٤**، إعادة انتخاب معالي الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيسًا لمجلس الشورى في المملكة العربية السعودية
- **٢٣ سبتمبر ٢٠٢٤**، إعادة انتخاب معالي السيدة صاحبة غفاروفا، رئيسةً للمجلس الوطني (ميلي مجليس) في جمهورية أذربيجان
- **١ أكتوبر ٢٠٢٤**، إعادة انتخاب معالي السيدة بوان ماهاراني، رئيسةً لمجلس النواب في جمهورية إندونيسيا
- **١٢ أكتوبر ٢٠٢٤**، انتخاب معالي السيد محمد ولد الرشيد، رئيسًا لمجلس المستشارين في المملكة المغربية
- **٣١ أكتوبر ٢٠٢٤**، انتخاب معالي الدكتور محمود المشهداني، رئيسًا لمجلس النواب العراقي
- **٢ ديسمبر ٢٠٢٤**، انتخاب معالي السيد مالك نديايي، رئيسًا للجمعية الوطنية لجمهورية السنغال
- **١٣ يناير ٢٠٢٥**، انتخاب معالي السيدة مارغريدا آدموجي تالابا، رئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية موزمبيق
- **٤ فبراير ٢٠٢٥**، انتخاب معالي السيد علي كولوتو تشايمي، رئيسًا للجمعية الوطنية لتشاد
- **١٨ مارس ٢٠٢٥**، إعادة انتخاب معالي السيد جبريل كافايي بيغوي، رئيسا للجمعية الوطنية لجمهورية الكاميرون
- **١٨ مارس ٢٠٢٥**، إعادة انتخاب معالي السيد مارسيل نيات نجيفنجي، رئيسا لمجلس الشيوخ في جمهورية الكاميرون
- **١٩ مارس ٢٠٢٥**، انتخاب معالي السيد فيضالي إيديزودا، رئيسا لمجلس النواب بجمهورية تاجيكستان
- **٢ أبريل ٢٠٢٥**، انتخاب معالي السيد باري موسى باركي، رئيسا لمجلس الشيوخ في جمهورية توغو
- **٤ أبريل ٢٠٢٥**، إعادة انتخاب معالي السيد عبدو موستادروين، رئيساً للبرلمان في جزر القمر
- **١١ أبريل ٢٠٢٥**، إعادة انتخاب معالي السيد رستم ايمومالي، رئيسا للجمعية الوطنية لجمهورية طاجيكستان

أخبار البرلمانات

الجزائر

في ٢٣ يناير ٢٠٢٥، أصدر البرلمان الجزائري بغرفتيه، مجلس الأمة الذي يترأسه معالي السيد صالح قوجيل، والمجلس الشعبي الوطني الذي يترأسه معالي السيد إبراهيم بوغالي، بيانًا أدان فيه بأشد العبارات اللائحة الصادرة عن البرلمان الأوروبي، معتبراً إياها تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للجزائر ومحاولة غير مقبولة للمساس بسيادتها وصورتها. وأكد البرلمان رفضه القاطع لاستغلال قضايا حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، مشدداً على أن الجزائر تسير بثبات في بناء دولة القانون واحترام الحريات وفق دستورها وتشريعاتها الوطنية.

مملكة البحرين

أكد سعادة السيد جمال محمد فخرو، النائب الأول لرئيس مجلس الشورى البحريني، خلال مشاركته في الدورة التاسعة عشر للمسار البرلماني لمنتدى الأمم المتحدة لحوكمة الإنترنت لسنة ٢٠٢٤، والمنعقدة في الرياض بالمملكة العربية السعودية من ١٦ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٢٤، على أهمية تضمين القوانين الدولية الحديثة لحماية المجتمعات من سوء استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. وأوضح سعادته ضرورة التعاون الدولي لضمان التقدم التكنولوجي وتوظيفه في خدمة الشعوب، كما شدد على أهمية إصدار إعلان دولي من الأمم المتحدة لحماية القيم المجتمعية من التحولات الرقمية، داعيًا البرلمانات إلى وضع سياسات تشريعية لمواجهة التطور التكنولوجي السريع.

كوت ديفوار

شارك رئيس الجمعية الوطنية في كوت ديفوار، معالي السيد أداما بيكتوغو، في جلسة الاستماع البرلمانية للأمم المتحدة التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الأمم المتحدة في نيويورك، يوم ١٣ فبراير ٢٠٢٥، تحت عنوان «تكثيف العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة». وفي كلمته، شدد معاليه على دور البرلمانات في ضمان الشفافية وفعالية السياسات التنموية، مستعرضًا مبادرات الجمعية الوطنية في كوت ديفوار، بما في ذلك مواءمة الميزانية مع أجندة ٢٠٣٠، ورصد تنفيذ التزامات الحكومة، وتقييم أثر السياسات العامة. كما دعا إلى تمويل مستدام للتنمية وتعزيز التعاون الدولي، مؤكدًا أن «البرلمان القوي والفاعل هو محرك أساسي للتنمية المستدامة».

مصر

خلال لقائه بوفد مجموعة تحالف الاشتراكيين الديمقراطيين في البرلمان الأوروبي يوم ١٦ فبراير ٢٠٢٥، جدد معالي رئيس مجلس النواب المصري،

أخبار البرلمانات

السيد حنفي جبالي، رفض بلاده القاطع للتهجير القسري للفلسطينيين في قطاع غزة، مؤكداً التزام مصر بحل سياسي عادل للقضية الفلسطينية. وأشار معاليه إلى المبادرة المصرية لإعادة إعمار القطاع دون الحاجة إلى تهجير سكانه، بالتوازي مع جهود تثبيت الهدنة بالتنسيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين، بما يهيئ الأجواء لإحياء مسار التسوية السياسية، ويحفظ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. من جهتها، أشادت رئيسة الوفد الأوروبي بقوة العلاقات المصرية الأوروبية، مثمنة الجهود المصرية في تحقيق الاستقرار الإقليمي، وتثبيت الهدنة في غزة، ومؤكدة رفضها للتهجير القسري للفلسطينيين وضرورة إيجاد تسوية تضمن إقامة الدولة الفلسطينية.

الغابون

قدّم رئيس المجلس الوطني الانتقالي الغابوني، معالي السيد جان فرانسوا ندونغو، يوم ٨ أكتوبر ٢٠٢٤، التقرير النهائي حول مشروع الدستور الجديد إلى رئيس المرحلة الانتقالية، الجنرال بريس أوليغي نغيما. ويأتي المشروع استجابةً لتوصيات الحوار الوطني الشامل الذي عُقد في أبريل الماضي، حيث تضمن أكثر من ٨٠٠ اقتراح من الشعب و٨٠١ تعديل قدمها البرلمانيون خلال فترة مراجعة استمرت لـ ١٠ أيام. يتناول المشروع إصلاحات رئيسية تشمل فصل السلطات وتعزيز استقلال القضاء وتوسيع الحقوق والحريات الأساسية، كما يناقش آليات تسوية النزاعات ودور المجتمع المدني.

إندونيسيا

أكدت معالي السيدة بوان مهراني، رئيسة مجلس النواب الإندونيسي، في تصريح لها يوم ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤، استعداد المجلس للامتثال لقرار الحكومة بشأن نقل العاصمة إلى نوسانتارا في إقليم كاليمانتان الشرقي، والمقرر في عام ٢٠٢٨. وأوضحت معاليها أن جميع القرارات المتعلقة بالعاصمة الجديدة تقع ضمن اختصاص الحكومة، وأن المجلس ملتزم بتنفيذها. كما أشارت إلى أن مجلس النواب سيباشر الاستعدادات اللازمة لإنشاء مقره في العاصمة الجديدة قبل الانتقال من جاكارتا. وأعربت معالي رئيسة المجلس عن دعمها لرؤية الحكومة في هذا الشأن، مؤكدةً استعداد المجلس لتنفيذ أي قرار يصدر وفقًا لما تقتضيه المصلحة الوطنية.

ماليزيا

أدان رئيس تكتل فلسطين في مجلس النواب الماليزي، السيد إبراهيم سيد نوه، التصريحات الأخيرة للرئيس الأمريكي بشأن تولي الولايات المتحدة السيطرة على غزة وترحيل سكانها، ووصف معاليه هذه التصريحات بأنها غير مسؤولة وتشكل سابقة خطيرة على النظام الدولي، إذ تقوض مبادئ السيادة وحقوق الإنسان والقانون الدولي. كما شدد على ضرورة رفض هذا الطرح الذي ينتهك بشكل صارخ القانون الإنساني الدولي ويتجاهل الكرامة الإنسانية، ودعا جميع الدول إلى التمسك بمبادئ العدالة والمساواة واحترام سيادة الدول، بما في ذلك دولة فلسطين، وعدم الصمت أمام مثل هذه التصريحات الخطيرة التي تمثل شكلاً من أشكال التطهير العرقي.

إيران

خلال مشاركته في الدورة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية الآسيوية المنعقدة في باكو بتاريخ ١٧-٢١ فبراير ٢٠٢٥، أدان معالي رئيس مجلس الشورى الإيراني، السيد محمد باقر قاليباف، أي مخطط يهدف إلى تهجير الفلسطينيين قسرًا، مؤكدًا الرفض القاطع لمثل هذه المحاولات التي تمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الشعب الفلسطيني. وانتقد معاليه تصريحات الرئيس الأميركي بشأن غزة، واصفًا إياها بالاستعمارية التي تعكس الأطماع الأميركية في فلسطين. كما اعتبر معاليه أن تلك الخطوة ليست سوى مشروع لتكريس نظام الفصل العنصري وخدمة المصالح الإسرائيلية على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة. وشدد معالي رئيس مجلس الشورى الإيراني كذلك على أن مستقبل فلسطين يقرره الشعب الفلسطيني وحده، داعيًا الدول والبرلمانات الآسيوية إلى اتخاذ مواقف حازمة لدعم القضية الفلسطينية والتصدي لأي محاولات تهدف إلى تصفيتها.

لبنان

في تصريح له بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢٥، أدان معالي رئيس مجلس النواب اللبناني، السيد نبيه بري، دعوة رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي لإقامة دولة فلسطينية على أراضي المملكة العربية السعودية، واصفًا إياها بعدوانٍ صارخ يستهدف سيادة المملكة، ويمثل امتدادًا للسياسات الإسرائيلية التوسعية التي تهدد استقرار الدول العربية ووحدتها. وأكد معاليه أن هذا الطرح يكشف النوايا الحقيقية لمحاولات تصفية القضية الفلسطينية، وإجهاض الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حق العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس. وشدد معالي رئيس مجلس النواب اللبناني على أن القضية الفلسطينية ليست مجرد مسألة عقارية كما يحاول الرئيس الأمريكي تصويرها، بل هي مسألة أمن قومي عربي تمتد تداعياتها إلى لبنان والأردن وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية. وفي ختام تصريحه، أكد معاليه التضامن الكامل مع المملكة العربية السعودية، كما دعا الدول العربية والمجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حاسم لمواجهة هذه المخططات.

أخبار البرلمانات

المملكة المغربية

استضاف مجلس النواب المغربي، يوم ١٩ فبراير ٢٠٢٥، الدورة الثانية للمؤتمر الدولي المغربي لنموذج محاكاة الأمم المتحدة تحت شعار «بناء السلم الدائم: المصالحة، العدالة الانتقالية، وتعزيز السلم»، بمشاركة ٣٠٠ طالب من المغرب وخارجه. وفي كلمته الافتتاحية، شدد معالي رئيس مجلس النواب، راشيد الطالبي العلمي، على أهمية وعي الشباب بالقضايا العالمية، مشيراً إلى تحديات الذكاء الاصطناعي، والتغير المناخي، وتصاعد التطرف. ومن جانبه، أكد معالي وزير الشباب والثقافة والتواصل، السيد محمد مهدي بنسعيد، على دور الثقافة في تحقيق السلام، بينما أبرزت رئيسة المؤتمر، السيدة صوفيا أباحاج، أهمية الحوار والتفاوض في إيجاد حلول مبتكرة. ويهدف المؤتمر إلى تعزيز مهارات المشاركين في الدبلوماسية والتفاوض من خلال محاكاة منظمات دولية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

سلطنة عمان

خلال كلمته في افتتاح المؤتمر السابع للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، أكد نائب رئيس مجلس الشورى العماني، سعادة الشيخ طاهر بن مبخوت الجنيبي، أن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة مرهون بتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة، محذراً من خطورة تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم، الأمر الذي لا يمكن اعتباره خياراً للسلام بل تقويضًا له. كما شدد معاليه على أهمية الوحدة العربية في مواجهة التحديات الراهنة وضرورة التصدي لكل محاولات تصفية القضية الفلسطينية، وأكد أن استمرار الاحتلال والاستيطان والتهويد يشكل تهديدًا للأمن والسلم العالميين وأن ما تقوم به إسرائيل من جرائم يمثل خطراً يجب التصدي له بحزم على المستوى الإقليمي والدولي.

باكستان

دعا رئيس الجمعية الوطنية الباكستانية، معالي السيد سردار أياز صادق، بمناسبة اليوم العالمي للطفل الموافق لـ ٢٠ نوفمبر، إلى تحمل المسؤولية الجماعية لحماية حقوق الأطفال وضمان سلامتهم. وأكد أن التعليم والرعاية الصحية والتربية السليمة ركائز أساسية لنمو الأطفال وازدهارهم. وأشار معاليه إلى أن دستور باكستان يضمن حقوق الأطفال الأساسية، مثل الحماية والتعليم والرعاية الصحية، مؤكدًا أن البرلمان أنشأ «الكتلة البرلمانية لحقوق الطفل» لتعزيز هذه الحقوق. وشدد كذلك على أهمية توفير بيئة آمنة وداعمة للأطفال تمكنهم من تحقيق طموحاتهم. كما دعا جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المؤسسات التعليمية والمجتمع المدني والأولياء، إلى العمل المشترك لضمان مستقبل أفضل للأطفال وحمايتهم من أي انتهاكات.

قطر

نظمت الأمانة العامة لمجلس الشورى في قطر بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ورشة عمل حول «التحولات في عمل المجالس التشريعية الخليجية في ظل الذكاء الاصطناعي: الفرص والتحديات»، وذلك بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٤. تناولت الورشة، التي حضرها أمناء عامون وأعضاء من المجالس التشريعية الخليجية وخبراء في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي لدعم العمل التشريعي. وأكد الأمين العام لمجلس الشورى، سعادة السيد نايف بن محمد آل محمود، أهمية هذه التقنية لزيادة كفاءة الأداء التشريعي وتحسينه، مع التحذير من المخاطر المحتملة مثل التلاعب بالبيانات والجرائم الإلكترونية. كما ناقشت الورشة دور التشريعات في ضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وقدمت الورشة عروضًا ومداخلات من خبراء تناولت تأثير الذكاء الاصطناعي على الخصوصية، وأهمية القوانين لتنظيم استخدامه في المجالس التشريعية.

المملكة العربية السعودية

شهد مجلس الشورى السعودي إعادة تشكيل جديدة تعكس رؤية القيادة لتعزيز التطوير والإصلاح المؤسسي، حيث أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز يوم ٠٢ سبتمبر ٢٠٢٤ أمراً ملكياً بإعادة هيكلة المجلس. ويضم المجلس الجديد الذي يستمر معالي السيد عبد الله آل الشيخ في رئاسته، ١٥٠ عضواً، ويشهد تمثيلاً نسائياً بارزاً بلغ ٣٠ امرأة. وتأتي هذه الخطوة في سياق جهود المملكة لتعزيز مشاركة المرأة السعودية في الحياة السياسية وتمكينها من المساهمة في عملية التنمية الشاملة. ويعكس هذا الإجراء التزام المملكة بإصلاحات تهدف إلى دعم دور المرأة في المناصب القيادية، بما يتماشى مع رؤية ٢٠٣٠.

السنغال

نظمت الجمعية الوطنية السنغالية يوم ٢٨ فبراير ٢٠٢٥ ندوة تكوينية للنواب البرلمانيين بهدف تعزيز مهاراتهم في تقييم السياسات العامة، وقد تم توجيه الندوة بواسطة العديد من الخبراء الوطنيين والدوليين، حيث ركزت على تزويد النواب بالمعرفة اللازمة حول أساليب وممارسات تقييم السياسات العامة، استنادًا إلى تجارب محلية ودولية. ناقشت الندوة الأدوات والأسس الفعالة لتحليل ومتابعة فعالية السياسات العامة المنفذة.

أخبار البرلمانات

كما أتيحت للنواب الفرصة لمناقشة الممارسات البرلمانية في مجال التقييم، مما ساعدهم على دمج هذه المهارات في مهامهم المتعلقة بمراقبة ومتابعة الأنشطة الحكومية، وبذلك، تكون الندوة قد شكلت إضافة هامة للنواب في تطوير قدراتهم البرلمانية وتعزيز دورهم في تحسين الأداء الحكومي.

تونس

خلال مشاركة سعادة السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب التونسي، في المؤتمر السابع للبرلمان العربي، الذي انعقد بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة يوم ٢٢ فبراير ٢٠٢٥، ألقى كلمة نوّه فيها بأهمية مبادرة المؤتمر الرامية إلى إصدار «وثيقة برلمانية عربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني»، مشددًا على أن القضية الفلسطينية تظل القضية المحورية للأمة العربية، في ظل ما تتعرض له من محاولات تصفية وتهجير ممنهج. كما شدد على خطورة المؤامرات التي تستهدف حقوق الفلسطينيين، لا سيما حقهم في العودة، وضرورة التصدي لهذه المخططات بكل السبل الممكنة. كما جدد التأكيد على موقف جمهورية تونس الرافض بشكل قاطع لمحاولات تهجير سكان غزة، مشددًا على دعمها الثابت لحقوق الشعب الفلسطيني، ورفضها لأي تدخلات تمس سيادة الدول العربية واستقرارها.

تركيا

اجتمع رئيس البرلمان التركي، معالي السيد نعمان كورتولموش، يوم الأحد ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤ مع رئيس المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، معالي السيد صقر غباش، وذلك على هامش الجمعية العامة الـ١٤٩ للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. وكانت القضية الفلسطينية محور اللقاء، حيث ركزت المحادثات على وقف الإبادة الجماعية، وتقديم المساعدات العاجلة، وضمان وقف إطلاق النار، والسعي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. كما أشاد معاليه بمشاركة السيد غباش في المسيرة الكبرى لدعم فلسطين التي عُقدت في إسطنبول، داعيًا إلى خطوات مشتركة لضمان السلام في المنطقة. كما اجتمع معاليه مع رئيس الجمعية الوطنية في كوت ديفوار، معالي السيد آداما بيكتوغو، مشيراً إلى تدهور الأوضاع في فلسطين منذ لقائهما الأخير في أبيدجان. وأضاف أن أكثر من ٥٠ ألف فلسطيني استشهدوا نتيجة الهجمات الإسرائيلية، محذراً من توسع نطاق الحرب لتشمل لبنان وسوريا وإيران.

الإمارات العربية المتحدة

أكد معالي صقر غباش، رئيس المجلس الوطني الاتحادي، خلال كلمته في المؤتمر السابع للبرلمان العربي، الذي عقد يوم ٢٢ فبراير ٢٠٢٥ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، أن القضية الفلسطينية شكلت ركيزة أساسية في سياسة الإمارات منذ تأسيسها، حيث تصدت الإمارات لمحاولات سلب الحقوق الفلسطينية، وقدمت ما يزيد على ٤٠٪ من مجموع كلّ المساعدات الإنسانية الدولية التي وصلت إليها. بالإضافة إلى ذلك، فقد جدد معاليه رفض الإمارات للتهجير القسري للفلسطينيين، كما شدد على ضرورة اقتران إعادة إعمار غزة بحل الدولتين، وحذر من المشاريع التي تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية تحت مسمى إعادة التوطين. وأشار معاليه إلى أن الإمارات قدمت مشروع قرار لمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وقد تحصل على دعم ١٤٣ دولة. كما أكد دعم الوصاية الهاشمية على مقدسات القدس، ورفض أي محاولات لتهجير سكان غزة.

الاجتماع التشاوري للمجموعة الإسلامية بطشقند

عقدت المجموعة البرلمانية الإسلامية اجتماعها التشاوري في طشقند (٥ أبريل ٢٠٢٥) على هامش الاجتماع الخمسين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي، برئاسة معالي السيد أداما بيكتوغو، رئيس برلمان كوت ديفوار والرئيس الدوري الاتحاد. وبعد مناقشة المؤتمر القادم الذي سيعقد في جاكارتا بدعوة من البرلمان الإندونيسي، انتقل الاجتماع إلى بحث القضايا المطروحة. ناقشت الوفود المشاركة قضايا مختلفة، واتفقت على إعداد مقترح مشترك بشأن البنود الطارئة بالتنسيق مع المجموعتين العربية والافريقية. وعلى إثر ذلك، حظي المقترح المقدم من هذه المجموعات الثلاث بموافقة أعضاء الاتحاد.

نشاطات الأمين العام

ننشر في هذه الصفحة (٣) نماذج من نشاطات معالي الأمين العام التي يحتويها تقريره المفصل للمؤتمر في الفترة السابقة:

١٤ نوفمبر ٢٠٢٤

وقّع معالي الأمين العام للاتحاد، السيد محمد قريشي نياس، ومعالي السيد فلاديمير فورونكوف، مدير مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون البرلماني في مكافحة الإرهاب والتطرف. وأكد الأمين العام أهمية هذه الخطوة في تعزيز التشريعات الأمنية والحوار بين البرلمانات، مشيراً إلى التزام الاتحاد بقيم التعاون الدولي. ومن جانبه، أشاد السيد فورونكوف بدور الاتحاد في آلية التنسيق البرلماني لمكافحة الإرهاب، مؤكداً أن المذكرة ستسهم في وضع تشريعات شاملة لمكافحة تلك الآفة.

٢٢ فبراير ٢٠٢٥

قام معالي السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام للاتحاد بزيارة للجمهورية الإندونيسية من ١٩ إلى ٢٢ فبراير ٢٠٢٥. وجاءت تلك الزيارة التي قام بها برفقة وفد من الأمانة العامة في إطار الترتيبات التحضرية للمؤتمر التاسع عشر للاتحاد.

وقد تم يوم ٢٢ فبراير ٢٠٢٥ التوقيع على مذكرة التفاهم في مدينة جاكارتا، حيث وقعها الأمين العام للاتحاد من جهة، وسعادة الدكتور إيندرا إيسكاندر، أمين عام مجلس النواب الإندونيسي من الجهة الأخرى.

١٨ مارس ٢٠٢٥

في بيان صادر عن الأمين العام للاتحاد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٥، أدان معالي السيد محمد قريشي نياس بأشد العبارات استئناف العدوان الصهيوني الغاشم على غزة، معتبراً ذلك استمراراً للإبادة الجماعية والحرب الوحشية التي تستهدف الشعب الفلسطيني الأعزل. وأكد البيان أن هذا التصعيد الدموي أسفر عن سقوط عشرات الشهداء والجرحى، فيما يواصل الاحتلال حصاره الخانق على القطاع، مغلقًا المعابر، ومانعًا وصول الغذاء والدواء وكافة مقومات الحياة. وأعرب معاليه عن استنكاره الشديد لهذا الانتهاك السافر لكل الأعراف والقوانين الدولية، داعيًا الأمة الإسلامية إلى تحرك عاجل وفاعل لوقف العدوان، ومؤكدًا أن نصرة غزة واجب لا يقبل التهاون.

هيئة التحرير

رئيس التحرير: محمد الحافظ محم
مدير التحرير التنفيذي: منصف صابر
العنوان: ٣٤ شارع بسيان، مقدس أردبيلي الزعفرانية، طهران – ايران
الهاتف: ٢-١/٦٠ ٨٨ ٤١ ٢٢ (٩٨٢١+)
الفاكس: ٥٨/٩ ٨٨ ٤١ ٢٢ (٩٨٢١+)
العنوان الالكتروني: g.s@puic.org
الموقع الالكتروني: www.puic.org